



2026/5/25

وهم الانتصار وإعادة إنتاج الفشل السياسي في العراق

مصطفى السراي

● مقال رأي

وهم الانتصار وإعادة إنتاج الفشل السياسي في العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية , الحوكمة والدستور والقانون

مصطفى السراي / مدير الأبحاث والدراسات في مركز البيان للدراسات والتخطيط /
أكاديمي في العلوم السياسية - جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد طولٍ عمليةٍ جيِّدةٍ لقضايا معقدةٍ تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات بيتناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة: وهم الانتصار واشكالية التصور

منذ عام 2003، لم تكن الأزمات السياسية في العراق أزمةً تداولية سلطةً فحسب، بل كانت أيضاً أزمةً إدراكيةً سياسية لطبيعة الدولة ووظيفتها وحدود القوة داخلها. فقد تعاملت القوى السياسية العراقية، بمختلف اتجاهاتها، مع كل عملية انتخابية أو تفاهم حكومي بوصفه لحظة انتصارٍ نهائي، لا مرحلةً مؤقتة ضمن نظام سياسي هشّ ومركّب، تتداخل فيه المصالح والهويات والتوازنات الداخلية والخارجية. ومن هنا تشكّلت واحدة من أخطر الظواهر في التجربة العراقية الحديثة، وهي: «وهم الانتصار».

ولا يقتصر وهم الانتصار على كونه شعوراً نفسياً أو خطاباً إعلامياً، بل تحوّل إلى آلية لإدارة العمل السياسي؛ إذ إن كل كتلة تعتقد أنها حققت انتصاراً انتخابياً أو تفاوضياً تتصرف باعتبارها الممثل الأوحيد للشرعية، وتسعى إلى إعادة تشكيل العملية السياسية وفق عقلية الاستحواذ لا عقلية الإدارة والتوازن. وفي المقابل، يتحول هذا الانتصار ذاته إلى مدخلٍ لإنتاج أزمة جديدة أكثر تعقيداً من سابقتها.

وفي الحالة العراقية تحديداً، غالباً ما يدفع شعور القوى السياسية بأنها حققت انتصاراً انتخابياً أو تفاوضياً إلى ارتكاب سلسلة من الأخطاء البنيوية التي تُفضي عملياً إلى إضعاف الحكومة والدولة معاً، في الوقت الذي تظن فيه أنها تعزز سلطتها ونفوذها.

ومنذ انتخابات عام 2018، مروراً بانتخابات عام 2021 وما أعقبها من مرحلة انسداد سياسي، وصولاً إلى إعادة تشكّل التحالفات التي

انتهت بتكليف وتشكيل الحكومة في 14 أيار/مايو 2026، أعادت القوى السياسية العراقية إنتاج النمط ذاته: إعلان النصر، وتوسيع النفوذ، واحتكار القرار، ثم الاصطدام بالواقع البنيوي للنظام السياسي المأزوم. وكأن النظام السياسي العراقي يعيش داخل دورة متكررة من «الانتصارات القصيرة» و«الإخفاقات الطويلة».

إن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في نتائج الانتخابات بحد ذاتها، بل في الكيفية التي تُفهم بها تلك النتائج وتُترجم سياسياً. ففي الأنظمة المستقرة، تمثل الانتخابات أداة لإعادة توزيع السلطة ضمن قواعد مؤسسية راسخة، ويُفترض أن يقود الفوز السياسي إلى زيادة المسؤولية، والانفتاح على المجتمع، وإعادة بناء الثقة العامة. أما في العراق، فقد تحولت الانتخابات إلى معركة وجودية تُنتج شعوراً بالغبلة لدى الفائز، وشعوراً بالإقصاء الوجودي لدى الخاسر، الأمر الذي يجعل كل عملية سياسية تمهيداً لأزمة لاحقة.

ومن هنا، غالباً ما يُترجم الفوز السياسي إلى سلوك معاكس لمنطق الدولة، إذ يقود إلى التوسع في السيطرة، والتضييق في الشراكة، والتعامل مع الدولة بوصفها ملكية سياسية مؤقتة للفائز، وهنا تبدأ الأزمة الحقيقية. وعليه، يحاول هذا المقال تحليل مفهوم «وهم الانتصار» في الحالة العراقية، وكيف أسهم في إعادة إنتاج الفشل السياسي، من خلال تتبع أنماط السلوك السياسي للقوى المتنفذة، وتحليل العلاقة بين الانتخابات والسلطة والدولة، وفهم الكيفية التي تحولت بها الديمقراطية العراقية من آلية للتنافس السياسي إلى أداة لإعادة تدوير الأزمة.

أولاً: الانتصار بوصفه بديلاً عن الدولة

تعاني المنظومة السياسية العراقية من أزمة عميقة في فهم الدولة الحديثة؛ فبدلاً من النظر إلى الدولة بوصفها مؤسسةً عليا محايدة ومنظمةً للمصالح العامة، جرى التعامل معها باعتبارها غنيمةً سياسية قابلةً للتوزيع والاستحواذ، ومن هنا أصبح الانتصار يعني السيطرة على مفاصل الدولة، لا تطويرها أو إصلاحها.

بعد عام 2003، تأسس النظام السياسي على معادلة التوازنات الطائفية والإثنية والحزبية، لا على أساس بناء دولة مؤسسات. وبدلاً من إنتاج مفهوم المواطنة السياسية، أُعيد إنتاج الهويات الفرعية باعتبارها أدوات للوصول إلى السلطة. ومع الوقت، أصبح الفوز الانتخابي يعني «امتلاك حق الهيمنة»، لا مجرد الحصول على تفويض مؤقت للإدارة.

وقد قاد هذا الفهم إلى بروز ظاهرة خطيرة تمثلت في تحويل الانتخابات إلى صراع صفري، إذ يتعامل كل طرف سياسي مع الفوز بوصفه فرصة لإقصاء الآخرين، أو على الأقل تحجيم دورهم وتقليص نفوذهم. ولذلك، لا تنتهي الانتخابات بإنتاج استقرار سياسي، بل تبدأ بعدها مرحلة جديدة من الصراع حول تفسير سؤال جوهرية: من انتصر فعلاً؟

وفي هذا السياق، لم تعد الدولة العراقية تمثل فضاءً عاماً جامعاً، بل تحولت إلى ساحة تنازع بين قوى سياسية ترى في نفسها المنتصر الشرعي، وتسعى إلى تكريس هذا الانتصار من خلال السيطرة على

المؤسسات الأمنية والاقتصادية والإدارية والإعلامية.

ثانياً: انتخابات 2018 وبداية وهم الأغلبية الرمزية

شكّلت انتخابات 2018 نقطة تحوّل مهمة في بنية الصراع السياسي العراقي، فقد جاءت بعد الانتصار العسكري على تنظيم داعش، وفي ظل تصاعد خطاب «الدولة المنتصرة». كثير من القوى السياسية حاولت استثمار هذا المناخ لإعادة شرعنة نفسها شعبياً وسياسياً.

تعاملت القوى الفائزة آنذاك مع النتائج بوصفها تفويضاً لإعادة رسم الخريطة السياسية، إلا أن الواقع كشف سريعاً أن الانتصار الانتخابي لا يعني بالضرورة القدرة على إدارة الدولة. فالحكومة التي شكّلت دخلت، خلال فترة قصيرة، في أزمات مركبة تتعلق بالخدمات والاقتصاد والفساد والبطالة، وصولاً إلى انفجار احتجاجات تشرين عام 2019.

وقد كشفت احتجاجات تشرين واحدة من أهم حقائق النظام السياسي العراقي، وهي أن النخب السياسية كانت تعيش داخل «فقاعة انتصار وهمية»، منفصلة عن التحولات الاجتماعية العميقة داخل المجتمع العراقي. ففي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب تتحدث عن الاستقرار والانتصار السياسي، كان الشارع يعيش حالةً من الانهيار الشامل في الثقة بالدولة والنظام السياسي معاً.

وهنا برز التناقض الكبير: كيف يمكن لقوى ترى نفسها منتصرة أن تواجه أكبر أزمة شرعية شعبية منذ عام 2003؟

تكمّن الإجابة في أن الانتصار في العراق لم يكن قائماً على الإنجاز

المؤسسي أو الرضا المجتمعي، بل على القدرة على المناورة داخل النظام السياسي ذاته؛ أي إن النخب السياسية كانت تنتصر على بعضها بعضاً، لكنها كانت تخسر الدولة والمجتمع بصورة تدريجية.

ثالثاً: انتخابات 2021: الانتصار بوصفه مشروع إقصاء

أنتجت انتخابات 2021 واحدةً من أكثر اللحظات السياسية توتراً في العراق، فقد تعامل التيار الفائز حينها مع النتائج بوصفها تفويضاً لتأسيس «أغلبية سياسية» تُنهي مرحلة التوافق التقليدي، في المقابل رأت القوى الخاسرة نسبياً أن ما جرى يمثل تهديداً وجودياً لمكانتها داخل النظام. وهكذا دخل العراق في مرحلة الانسداد السياسي، التي استمرت أشهراً طويلة، وعكست بوضوح أزمة فهم الديمقراطية داخل النظام السياسي العراقي، فبدلاً من قبول فكرة التداول المرن للسلطة جرى تحويل الانتخابات إلى معركة كسر إرادات.

المشكلة لم تكن في فكرة الأغلبية بحد ذاتها، بل في السياق العراقي الهشّ، فالأغلبية في الأنظمة المستقرة تُبنى على مؤسسات قوية، وقواعد دستورية راسخة، وثقة متبادلة بين الفاعلين السياسيين. أما في العراق، حيث الدولة ضعيفة، والثقة معدومة، والسلاح حاضر، والانقسامات حادة، فإن أي محاولة لفرض أغلبية غالبية تتحول سريعاً إلى أزمة بنيوية. لقد كشف الانسداد السياسي أن جميع الأطراف كانت تعيش وهم القدرة على الحسم النهائي؛ فالطرف الفائز اعتقد أنه قادر على تجاوز خصومه بالكامل، بينما اعتقد الطرف المقابل أنه قادر على منع تشكيل أي معادلة سياسية لا يكون جزءاً مركزياً منها.

والنتيجة كانت شلل الدولة، وتعطيل المؤسسات، واستنزاف الشرعية السياسية، وتكريس صورة العراق كدولة عاجزة عن إدارة انتقال السلطة بصورة مستقرة.

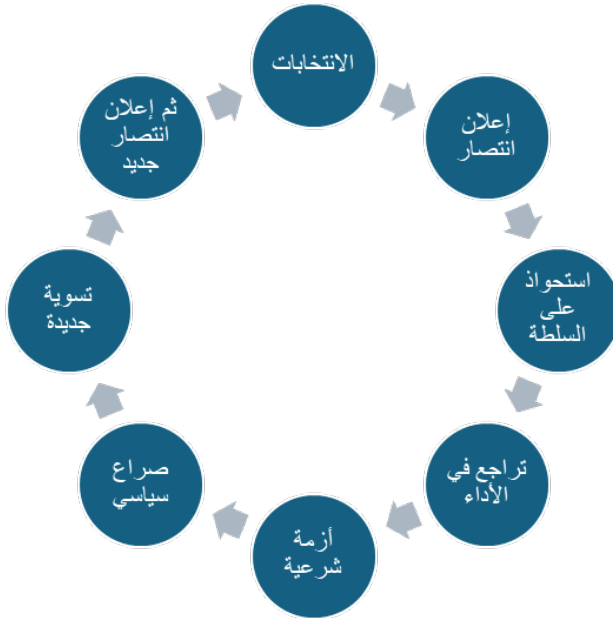
رابعاً: من الانسداد إلى إعادة تدوير السلطة

المفارقة الأهم في المشهد العراقي أن الأزمات الكبرى لا تؤدي إلى مراجعات حقيقية، بل إلى إعادة إنتاج التوازنات القديمة بصيغ جديدة، فبعد الانسداد السياسي لم يجر إصلاح النظام السياسي، ولم تُحلّ أزمة الشرعية، ولم يُعَد تعريف العلاقة بين الدولة والقوى السياسية. ما حدث فعلياً هو إعادة تدوير السلطة. وهنا يظهر «وهم الانتصار» مرة أخرى، فكل طرف خرج من الأزمة حاول تقديم نفسه بوصفه المنتصر سياسياً، رغم أن الجميع كانوا قد خسروا جزءاً كبيراً من شرعيتهم وثقة الجمهور بهم. في العراق، غالباً ما تُقدّم التسويات السياسية بوصفها انتصارات، رغم أنها في حقيقتها تعبير عن عجز جماعي عن الحسم، وهذا ما يجعل النظام السياسي يعيش حالة دائمة من «الاستقرار المؤقت»، الذي يخفي داخله عناصر انفجار مؤجلة.

خامساً: انتصار جديد أم إعادة إنتاج الأزمة؟

مع تشكيل الحكومة في 14 أيار/مايو 2026، عاد خطاب «الانتصار السياسي» إلى الواجهة مجدداً. وقد قدّمت الأطراف المشاركة في تشكيل الحكومة ما حدث بوصفه نجاحاً في تجاوز الأزمات السابقة وإعادة تثبيت الاستقرار السياسي. لكن السؤال الأهم ليس: من

شكّل الحكومة؟ بل: هل تغيّرت طبيعة النظام السياسي نفسه؟ حتى الآن، تبدو المؤشرات أقرب إلى إعادة إنتاج المعادلة القديمة، فما زالت القوى السياسية تتعامل مع الدولة بمنطق المحاصصة والتوازنات، وما زال مفهوم «الاستحقاق» يُفهم بوصفه حصّةً سلطوية لا مسؤولية سياسية، كما أن الخطاب السياسي ما زال محكوماً بفكرة: من يسيطر؟ أكثر من: كيف تُدار الدولة؟ إن أخطر ما في وهم الانتصار أنه يمنع المراجعة؛ فالطرف الذي يعتقد أنه انتصر لا يرى أسباب الفشل البنيوي، بل يفسر كل أزمة باعتبارها مؤامرة أو عرقلة أو سوء تنفيذ. ولذلك تستمر الحلقة المفرغة ذاتها:



الشكل: من إعداد الباحث

سادساً: وهم الانتصار واحتكار الدولة

يدفع وهم الانتصار القوى السياسية إلى الخلط بين الحكومة والسلطة، فعندما تشعر قوة سياسية بأنها حققت انتصاراً، تميل إلى الاعتقاد بأن الحكومة أصبحت تعبيراً عنها حصراً، لا عن الدولة بمختلف مكوناتها ومصالحها. ونتيجةً لذلك، تتحول الحكومة من مؤسسة لإدارة التوازنات العامة إلى أداة لتكريس النفوذ الحزبي والسياسي. ومن هنا، تظهر مجموعة من النتائج الخطيرة، أبرزها:

1. تهميش الخصوم السياسيين وإقصاؤهم من دوائر التأثير.
2. احتكار القرار داخل دوائر ضيقة ومغلقة.
3. توسيع النفوذ الحزبي داخل مؤسسات الدولة المختلفة.
4. التعامل مع الاعتراض السياسي بوصفه استهدافاً لـ«الانتصار» لا ممارسةً مشروعة داخل النظام الديمقراطي.
5. ربط هوية الدولة ومؤسساتها بهيئة الحزب أو التحالف الحاكم.

ويؤدي هذا الخلط إلى إضعاف الدولة على المدى البعيد، إذ تصبح الدولة مرتبطة بمصير القوة السياسية المسيطرة، لا بالمؤسسات الدائمة والثابتة. وعندما تتراجع تلك القوة أو تدخل في أزمة، تتضرر مؤسسات الدولة تبعاً لذلك. فالقوة السياسية التي تعتقد أنها حسمت المشهد تميل إلى أن تصبح أقل استعداداً لسماع النقد أو قراءة التحولات الاجتماعية والسياسية، وهنا يتحول الانتصار إلى

حالة من «العمى السياسي».

وفي العراق، دخلت كثير من الحكومات والقوى المتنفذة في حالة من الاطمئنان المفرط بعد كل تسوية سياسية أو انتخابات، معتقدةً أن الاستقرار قد تحقق، وأن الخصوم قد تراجعوا، وأن الشارع قد استأنف. غير أن الواقع كان مختلفاً تماماً.

ويُعدّ ما حدث بعد انتخابات عام 2018 مثلاً واضحاً على ذلك، إذ اعتقدت القوى السياسية أنها استعادت الاستقرار بعد الحرب على تنظيم داعش، وبدأ الخطاب السياسي والإعلامي يتحدث عن «المرحلة الجديدة». لكن، وبعد أشهر قليلة فقط، انفجرت احتجاجات تشرين، كاشفةً حجم الانفصال بين السلطة والمجتمع. وهنا تكمن المفارقة، فكلما ازداد شعور النخبة السياسية بالانتصار، ازدادت احتمالية فقدانها القدرة على رؤية التصدعات الحقيقية داخل الدولة والمجتمع.

سابعاً: وهم الانتصار يُضعف فكرة الشراكة الوطنية

إن العراق، بحكم طبيعته السياسية والاجتماعية، لا يمكن أن يُدار بمنطق الغلبة الكاملة؛ فهو نظام متعدد المكونات والمراكز والقوى والمصالح. ولذلك، فإن أي شعور بالهيمنة المطلقة يُنتج تلقائياً شعوراً مقابلاً بالخوف أو الإقصاء لدى الأطراف الأخرى، ومن هنا تبدأ عملية «إعادة تغذية الأزمة». فعندما تعتقد قوة سياسية ما أنها حققت انتصاراً نهائياً، فإنها تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ بما يخدم

مصالحها، وتحاول السيطرة على القرار السياسي والأمني والإداري، الأمر الذي يُضعف مساحة التوافق والشراكة الوطنية.

وفي المقابل، يدفع ذلك الخصوم إلى إعادة تنظيم أنفسهم، بينما تبدأ القوى الأخرى بالتحرك دفاعياً عبر مجموعة من الأدوات، من أبرزها: التعطيل السياسي، وغالباً من خلال تعطيل جلسات مجلس النواب، أو تشكيل تحالفات مضادة تعيد إنتاج الانقسام داخل المشهد السياسي. ويرافق ذلك تصعيد إعلامي متبادل، وقد يصل الأمر إلى استخدام الشارع، أو توظيف مؤسسات الدولة، أو حتى اللجوء إلى أدوات القوة غير الرسمية للدفاع عن المصالح ورفض الإقصاء. وبذلك، فإن الانتصار لا يُنتج استقراراً سياسياً، بل يُعيد إنتاج دورة جديدة من الصراع.

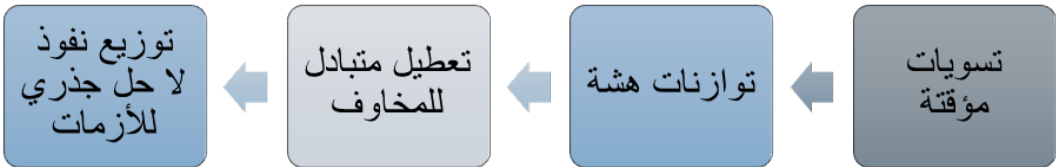
كما أن وهم الانتصار يُحوّل الدولة إلى ساحة لتصفية الحسابات؛ فعندما تتعامل القوى السياسية مع الدولة بوصفها «جائزة المنتصر»، تتحول مؤسسات الدولة نفسها إلى أدوات للصراع السياسي، بدلاً من أن تكون مؤسسات حيادية تعمل لخدمة المصلحة العامة.

وهنا تبدأ أخطر مراحل التآكل، إذ تصبح التعيينات قائمة على أساس الولاء السياسي، وتُعاد هيكلة المؤسسات الأمنية وفق حسابات النفوذ، ويُدار الاقتصاد بمنطق المحاصصة، كما تُربط القرارات الإدارية بالتوازنات السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى التضحية بالكفاءة لصالح الضمانات السياسية والحزبية.

في هذه الحالة، تبدو الحكومة قوية ظاهرياً لأنها تسيطر على السلطة، لكنها في الحقيقة تُضعف الدولة من الداخل، لأن المؤسسات تفقد استقلالها وفعاليتها تدريجياً. ومع الوقت، تصبح الدولة عاجزة عن إدارة الأزمات الكبرى، لأن بنيتها تتحول إلى شبكة مصالح متداخلة أكثر منها جهازاً مؤسسياً محترفاً.

ثامناً: وهم الانتصار: استقرار هش وتآكل الشرعية

أحد أخطر آثار وهم الانتصار هو خلق شعور زائف بالاستقرار، فالقوى السياسية تعتقد أن مجرد تشكيل الحكومة أو السيطرة على البرلمان يعني أن الأزمة انتهت، لكن في الحقيقة، تكون الأزمة قد دخلت فقط في مرحلة الكمون المؤقت، ففي العراق، غالباً ما يكون الاستقرار السياسي قائماً على المعادلة الآتية:



الشكل: من إعداد الباحث

ولذلك، فإن أي تغيير داخلي أو إقليمي أو اقتصادي يمكن أن يعيد تفجير التناقضات بسرعة كبيرة، وهو ما يجعل النظام السياسي العراقي يعيش حالة من «الاستقرار الظاهري والانفجار المؤجل». ومن ثم، فإن القوى السياسية التي تتعامل مع نفسها بوصفها

المنتصر الدائم تميل إلى تفسير بقائها في السلطة باعتباره دليلاً على الشرعية، حتى لو تراجعت شعبيتها أو تصاعد الغضب الشعبي ضدها. غير أن الشرعية في الأنظمة السياسية الحديثة ليست مجرد قدرة على البقاء في السلطة، بل هي قدرة على تحقيق مجموعة من مقومات الشرعية وأولوياتها، ومنها:



الشكل: من إعداد الباحث.

ملاحظة: تم ترتيب مقومات وأولويات الشرعية بشكل تصاعدي من الأدنى إلى الأعلى؛ إذ تُعدّ أولى مقومات الشرعية تقديم الخدمات، فيما يُمثل الإنجاز المستدام أعلى مستوياتها.

وعندما تفشل الحكومة في هذه الملفات، يبدأ التناقض في الظهور، إذ ترى السلطة نفسها منتصرة، بينما يرى المجتمع أن الدولة في حالة تراجع. وهنا تبدأ عملية تآكل الشرعية بصورة تدريجية، حتى

وإن بقيت الحكومة قوية سياسياً أو تنظيمياً. وعلى هذا الأساس، تبدأ عملية إنهاك الدولة؛ فالدول في كثير من الأحيان لا تنهار بفعل الحروب الخارجية فقط، بل قد تتعرض للإنهاك من الداخل نتيجة عجز نخبتها عن التمييز بين مفهومي السلطة والدولة.

خاتمة

تكشف التجربة العراقية منذ عام 2018 وحتى تشكيل حكومة 14 أيار/مايو 2026 أن الإشكال الأساسي لا يكمن في نتائج الانتخابات بحد ذاتها، بل في الثقافة السياسية التي تحكم طريقة فهم هذه النتائج. إذ ما تزال القوى السياسية العراقية تتعامل مع أي تقدم انتخابي أو تفاوضي بوصفه انتصاراً نهائياً، لا باعتباره مسؤولية مؤقتة ضمن دولة هشة تتطلب إدارة توافقية ومؤسسات قوية.

إن «وهم الانتصار» في العراق لا يمثل مجرد خطأ في التقدير، بل يُعد أحد الأسباب البنيوية لإعادة إنتاج الفشل السياسي. فحين تتحول السلطة إلى غاية بحد ذاتها، وتُختزل الدولة في موازين القوة الحزبية، تتحول الانتخابات إلى آلية لإعادة تدوير الأزمة بدل أن تكون وسيلة لحلّها.

وقد أثبتت السنوات الماضية أن أي طرف سياسي، مهما امتلك من نفوذ أو أدوات قوة أو شرعية انتخابية، لا يستطيع احتكار العراق أو حسمه بصورة نهائية. فتركيبه الدولة والمجتمع، إضافة إلى التوازنات الإقليمية والدولية، تجعل من فكرة «المنتصر المطلق» وهماً سياسياً متكرراً. ومن دون مراجعة عميقة لمفاهيم الحكم والدولة والشراكة السياسية، سيبقى العراق يدور داخل الحلقة ذاتها: انتصارات إعلامية قصيرة، وأزمات بنيوية طويلة.

إن العراق اليوم لا يعاني من نقص في الفاعلين السياسيين، بل

من فائض في الصراع على السلطة، ولا يعاني من غياب القوى، بل من غياب المشروع الوطني الجامع. لذلك، فإن أخطر ما يواجهه ليس الانقسام السياسي في حد ذاته، بل استمرار الاعتقاد بإمكانية الهيمنة الكاملة داخل نظام شديد التشظي والتعقيد.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
